مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع
اسم الكاتب: أ.م.د. اسامة مرتضى باقر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/273
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي
مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع

أ.م.د.اسامه مرتضى باقر(*)

المقدمة :

عانى العراق منذ عام 1991، من عقوبات دولية فرضت عليه نتيجة النظام الدكتاتوري القائم انذاك بغزوه الكويت مما ادى الى ان تتقهقر مكانة العراق و يعيش عزلة دولية واقليمية (عربية) واضحى العراق كيانا غريبا يعيش داخل محيطه الاقليمي ، بعد نيسان / 2003 لم يتغير الحال كثيرا فبقيت العزلة (الكونكريتية) ذاتها بل ان البعض اخذ يشكك بعملية التغير السياسي ، في العموم فانه لم تظهر بوادر الانفراج الا قبيل عقد قمة جامعة الدول العربية في بغداد عام 2011 وبدأت تتضح مقدمات بوادر الانكسار في الجمود في العلاقات البينية طيلة السنوات الماضية ،بيد ان هذا الانفراج والانكسار لم يكن على ستوى واحد مع كل دول الجوار (الجمهورية الاسلامية الايرانية، تركيا ، الجهورية العربية السورية، المملكة الاردنية الهاشمية،المملكة العربية السعودية،الكويت) فكل طرفه تحكمه مدركات حيال العراق وتحديدا ما بعد عام 2003 والتطورات السياسية والاقتصادية الحاصلة.

يسعى البحث الى معرفة مرتكزات السياسة الخارجية العراقية و اسباب عدم التفاعل الايجابي لاغلب دول الجوار في علاقاتها مع العراق والوقوف على نتائجها واليات التطبيع المقترحة . وسيكون التركيز على دول الجوار العربية كون العلاقات مع الجانب العربي لا زالت تعاني من عدم الاستقرار والتراجع في بعض الاحيان .

ولاثبات تلك الفرضية سنتطرق الى :

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

- تحديات السياسة الخارجية العراقية بعد نيسان /2003.
- الاسس الدستورية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية العراقية وفقا لدستور عام 2005.
- المسار العملي للسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2005.
- تطورات العلاقة بين العراق ودول الجوار .
- اليات التطبيع في السياسية الخارجية العراقية .

اولاً: تحديات السياسة الخارجية العراقية بعد نيسان /2003:

واجه العراق بعد عام 2003، مجموعة من التحديات في سياسته الخارجية اولها كيفية انتزاع الاعتراف الدولي والاقليمي بالعملية السياسية القائمة خاصة وان بداياتها كانت عبر سلطة الائتلاف المؤقتة او الادارة المدنية للحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) ، لذا كان من الصعوبة بمكان النفاذ الى العالم فيما عدا العضوية في منظمة الامم المتحدة. وحصول العراق على مقعده في الجامعة العربية لاحقا.

المرحلة الثانية هو قيام الحكومات العراقية المتعاقبة والحراك السياسي الداخلي الذي اثر بشكل كبير على تذبذب الاداء السياسي الخارجي وغياب الادراك الواضح واختلاف الرؤى بين الاطراف كافة وعدم الاستقرار والانشغال بالمشاكل والتحديات الداخلية التي خلقت ازمة ثقة لدى الاطراف الخارجية بما يحصل في داخل العراق وخاصة ان هناك الكثير من الاطراف العراقية في الخارج من يشكك بشرعية التغيرات التي حصلت ويقيم المؤتمرات والتجمعات هذا انسحب على ادراك اطراف كثيرة خاصة مع انسحاب مكون مهم من العملية الساسيى في بادئ الامر ، لذا كانت هناك دبلوماسية محمومة من المؤتمرات والزيارات في محاولة لايصال رسالة لتعزيز الثقة باستقرار الاوضاع السياسية ، لكن دون جدوى(1).

اضف الى ذلك ان العديد من الجهات وخاصة الاقليمية كانت تغذي حالة عدم الاستقرار الداخلي وازمة الشرعية في الداخل لان يدخل لصالح تحقيق مصالحها خاصة وان لديها ازمات وملفات عالقة ترفض حتى الاعتراف بحقيقة وجود مثل هكذا ملفات

لذا فان فتح التمثيل الدبلوماسي وسير العلاقات معناه البداية نحو الجلوس لوضع حد لهذه الملفات وانهاءها .

ثانياً: الاسس الدستورية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية العراقية وفقا لدستور عام 2005:

بين الدستور الاتحادي لجمهورية العراق الثوابت القانونية لرسم ملامح السياسة الخارجية العراقية عبر مواده (9,8,3 الفقرة هـ ،21 ,107 اولا) وفق الاتي(2):

1. تحدد المادة الثالثة من الدستور التوجهات العامة للسياسة الخارجية ضمن مفهوم كون العراق يمثل جزءا من العالم الاسلامي وجزء من العالم العربي بوصفة عضوا مؤسسا وفعالا في جامعة الدول العربية مؤكدا التزامه دستوريا بميثاقها وبما يتلائم ورؤية العراق الجديد. (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الاسلامي،وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها).
2. اما المادة الثامنة من الدستور فتنصرف الى تحديد ثوابت تطبيق السياسة الخارجية واخلاقياتها عبر التزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وبناء علاقات سلمية وبناءة مع اطراف المجتمع الدولي وشخوصه من دول ومنظمات دولية.(يرعى العراق مباديء حسن الجوار،ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى،ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية).
3. فيما تؤكد المادة التاسعة من الدستور الفقرة(هـ)،على سلمية توجهات السياسة الخارجية للعراق الجديد من خلال احترام التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل استخداما او انتاجا او تطويرا او امتلاك التكنولوجيا المرتبطة بها.(تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيمائية

والبيلوجية ويمنع مايتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وانظمة للاتصال).

4. كما لم يغفل الدستور الجوانب الانسانية المرتبطة بمنح حق اللجوء وبما يرعى الجوانب الاخلاقية والقانونية المرتبطة بهذا الموضوع داخليا وخارجيا كجزء من ثوابت السياسة الخارجية وذلك عبر المادة الحادية والعشرين، اولا وثانيا وثالثا.(اولا:يحظرتسليم العراقي الى الجهات والسلطات الاجنبية. ثانيا:ينظم حق اللجوء السياسي الى العراق بقانون، ولايجوز تسليم اللاجيء السياسي الى جهة اجنبية،او اعادته قسرا الى البلد الذي فر منه. ثالثا:لايمنح حق اللجوء السياسي الى المتهم بارتكاب جرائم دولية، او ارهابية، او من الحق ضررا بالعراق).

5. واستكاملا للرؤية الدستورية لرسم السياسة الخارجية تحدد المادة مائة وسبع، أولا:ان رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي هو من ضمن اختصاصات السلطات الاتحادية.(تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية: اولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية).

ثالثاً : المسار العملي للسياسة الخارجية العراقية بعدعام2005 :

ان السياسة الخارجية العراقية ومع بداية الاستقرار المؤسساتي والدستوري عانت من اشكالية ذات وجوه ثلاث هي(3) :

1- النظام السياسي الجديد في العراق يحمل طابع مغاير تماما للنظام السابق،وفلسفة المنظومة السابقة التي حكمته طوال ثلاثون عاما مما يتطلب اقناع الاطراف الاقليمية والدولية بحقيقة هذا التحول والتغير من اجل اعادة بناء اواصر الثقة معها .

2- ان هذا التحول لم ينضج بعد وخاصة مع بدايات العلملية السياسية فكان هناك نوع من التخبط وعدم الوضوح في الادراك حيال ما ينبغي القيام به واولويات العمل في تلك المرحلة مما زاد من فجوة الشك والريبة مع الاطراف الاخرى .

3– كان للمتغير الامريكي الدور الابرز في توجيه السياسة الخارجية من جهة والتحكم بمعطيات البيئة الداخلية من جهة اخرى الى جانب محاولة التاثير في تشكيل طبيعة المنظومة العقائدية للنظام السياسي القائم .

لذا فأنه يمكن القول انه في كثير من الاحيان كان هناك غياب للسياسة الخارجية او انها موجهة من قبل الولايات المتحدة الامريكية او انها خاضعة للاجتهادات الشخصية لمن تسلم زمام القرار السياسي الخارجي للحكومات المتعاقبة .

كل ما سبق هي مدخلات سلبية عطلت من عملية رسم سياسة خارجية واضحة مرتكزة على اسس موضوعية ، ولعل حالة عدم الاستقرار الداخلي كانت هي المتغير الاهم والابرز في تعديل مسار تلك السياسة كونها اضحت جزء من محاولة لملمة حالة الفلتان الامني عبر اقامة شراكات اقليمية مع دول الجوار واطراف دولية يمكن ان تشكل جزء من مركب الاسقرار الداخلي .

من المسلمات ان مولد العراق الجديد قد جاء في ظروف دولية استثنائية شهدت انهيار نظام كان يرزح تحت نظام صارم من العقوبات الى جانب التواجد العسكري الامريكي في العراق والمنطقة وما افرزه من حسابات معقدة في المعادلات الاقليميه والدولية بانماط متعددة سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية، فكان امام السياسة الخارجية ان تشرع لتحقيق اهدافها في خضم تلك المصاعب، وهنا نود ان ندرج تلك الاهداف الرئيسة وفق تدرجها العملي المرتبط بظروف تلك المرحلة على النحو الاتي(4):

1. انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغيرا جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، فقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين منذ عام 2005 ، تمثلت اولا باستكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع وتسوية الخلافات مع الكويت، وثانيا توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراق حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقا لمصالحه السياسية

والاقتصادية، وفي هذا السياق سعى العراق ومايزال الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار اجمالا،مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المحتمع الدولي شرقا وغربا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان استكملت انسحابها العسكري نهاية 2011 .

رابعاً : تطورات العلاقة بين العراق و دول الجوار:

تباينت دول الجوار في علاقاتها مع العراق العربية منها و غير العربية بحسب جملة من المعطيات الذاتية والموضوعية وسيتم تناول الدول المجاورة للعراق تباعا:

أ- الجهورية الاسلامية الايرانية:

تكيفت السياسة الخارجية الايرانية حيال التطورات الحاصلة في العراق على الرغم من التركة الثقيلة التي اورثها النظام السابق مع ايران، لكن تكاد تكون الرؤية الايرانية اكثر نضجا من باقي الدول الاخرى حيال العراق.

وبدأت تنحى منحى قائم على اساس التعاون وتبادل المنفعة المتبادلة التجارية والاقتصادية فعززت عدد المنافذ الحدودية البرية الى ستة منافذ حدودية وهي تشكل نصف المنافذ الحدودية الكلية للعراق البالغة اثنى عشر منفذا مع دول الجوار ووصل حجم التبادل التجاري الى (18) مليار في عام 2015،(5) وحجم السياحة الدينية بين البلدين عزز من اواصر الترابط واليوم افاق التعاون وصلت الى توقيع اتفاقيات في المجالات العسكرية والامنية وتحديداً بعد احتلال تنظيم داعش الارهابي لمحافظة الموصل وعدد من المناطق العراقية،(6) ومد خط سككي وانبوب غاز الى البصرة هذا الانفتاح الايراني على العراق بالمقابل تعثر العلاقات وتباطؤها مع الاخرين ادى الى ان يقول البعض (ان العراق ارتمى في الاحضان الايرانية) الا ان الواقع ان اغلب دول الجوار فيما عدا تركيا التي تريد ثمنا سياسيا (تدخليا) لم تنفتح على العراق ولا تزال هناك معوقات في الكثير ن الجوانب على الرغم من النوايا الحسنة التي قدمها العراق لتلك الدول(7).

بيد ان ذلك لا يلغي ان هناك ملفات عالقة مثل ترسيم الحدود وتركة الحرب بين البلدين تستلزم متابعة دؤبة لحلها وتعزيز العلاقات الثنائية .

ب– الجهورية العربية السورية :لم تكن العلاقات بين الجانب العراقي والسوري ايجابية بسبب الخشية السورية انذاك بعد 2003 من ان تكون البديل القادم بعد العراق .

لذلك يكن ان تقسيم العلاقات بعد عام 2003الى مرحلتين :

الاولى: من عام 2003الى 2010:

والتي شهدت توترا في اكثر من مناسبة فبعد الاحتلال الاميركي للعراق دخلت العلاقات العراقية السورية في مأزق جديد فقد شعرت سوريا بقلق لوجود القوات الاميركية في العراق المجاور لها وهذا يعني ان تحشر بين مطرقة اسرائيل وسندان الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت هناك رغبة اميركية معلنه بتغيير جميع الانظمة في المنطقة لذلك كانت هناك مصلحة سورية حقيقية بعدم استقرار الوضع في العراق وهذا الامر هو الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية الى اتهام سوريا بدعم النشاطات المعادية لها في العراق وايواء اركان النظام السابق ويبدو ان سوريا اتخذت بعض الخطوات لوقف عمليات التسلل من اراضيها باتجاه العراق ورغم ذلك فان الجانب العراقي بقي غير مقتنع بهذه الاجراءات ومدى جديتها(8).

فحصلت ازمة بين الجانبين عقب التفجيرات التي حصلت يوم 2009/8/18 ، في العراق لتنذر باشتعال فتيل الازمة بين البلدين .

وتهديد العراق باللجوء الى القضاء الدولي لتدويل اعمال العنف الحاصلة بسبب سوريا حسب الادراك العراقي انذاك.

الثانية: ما بعد 2010: بدأت سوريا تشعر بالمخاوف من تهديد علاقاتها السياسية والتجارية مع العراق لذا بدأت باتخاذ اجراءات العسكرية والامنية لضبط الحدود وتأمينها وتبادل المعلومات. الى جانب ذلك بدأت الجماعات المسلحة تتغلغل في الداخل السوري وتقوم باعمال عنف تمهيدا لقلب نظام الحكم بدعم من بعض الاطراف الخليجية والتركية والامريكية ، والمفارقة ان العراق وقف موقفا ايجابيا رغم الازمات السابقة حيث اكد حرصه على سلامة سوريا ارضا وشعبا والوقوف على الحياد وتقديم المبادرات السلمية في هذا الجانب وكان للعراق دورا بارزا في اجتماعات جنيف الاولى وتبني المقترحات العراقية .(9)

ان الموقف العراقي نابع ن رؤية مفادها ان عدم الاستقرار في أي دولة من دول الجوار سيعود بالضرر على العراق واتساقا مع مبادئ العراق في سياسته الخارجية بعد عام 2003.

ج- المملكة الاردنية الهاشمية :على الرغم من ايواء الاردن للنسبة الاكبر من اركان النظام السابق وتحديدا عائلة الرئيس السابق ، الا ان سلوكيات الاردن كانت تنظر الى توظيف عملية التحول اقتصاديا وتجاريا وتحقيق المصالح الاقتصادية الاردنية والحصول على اسعار البترول باسعار مدعومة لذلك شهدت العلاقات قفزات نوعية من خلال تبادل الزيارات بين مسؤولي دول البلدين وان كان حجم التبادل التجاري متواضع مقارنة بالدول المجاورة الاخرى كون الاردن دولة شحيحة الموارد وغير صناعية حيث بلغ حجم التبادل التجاري لعام 2012 قرابة المليار ونصف المليار دولاروحصول الاردن على النفط العراقي بسعر يقل (18) دولار عن الاسعار العالمية . الاهم من ذلك منذ تفجيرات الفنادق في عمان ادركت اهمية استقرار العراق ورخائه الاقتصادي لانه عكس ذلك سيؤثر سلبا على الوضع في الاردن ، وان كانت هناك بعض التصريحات التي تحسب على الملك الاردني في مراحل سابقة تجاه العراق وشؤونه الداخلية(10) .

د- الكويت :

من اكثر الملفات تعقيدا بين العراق والكويت بسبب اقدام النظام السابق على احتلال الكويت الأمر الذي اوقع العراق والمنطقة انذاك في حرب عالمية وعقوبات دولية احتاجت الدبلوماسية العراقية الى جهود مضنية لاخراج العراق من الفصل السابع فالازمات استمرت لما بعد عام 2003 على الرغم ترحيب الكويت بتغيير النظام الدكتاتوري لان التركة ثقيلة والذاكرة الكويتية لا تزال تختزن ظروف احتلالها فكان تصفير المشاكل الصادرة بموجب احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وهي ((التعويضات الكويتية – صيانة الدعامات الحدودية – المفقودين والممتلكات والارشيف الكويتي)) بدأ من قضية الحدود وتأكيد القرار (833) وترسيم الحدود وان كان مجحفا بحق العراق والتوصل الى تسوية بخصوص ميناء مبارك ورفاة الكويتين وديوان الارشيف الاميري وملف الخطوط الجوية العراقية بوجب اتفاق بين الجانبية في تأسيس شركة مناصفة

بين الجانبين تغطي ارباحها المتطلبات الكويتية وواقعا ان العراق قدم الكثير ن التنازلات لانهاء وغلق الملف الكويتي.

ان صدور القرارات 1956 و1957 و1958 تمثل خطوات مهمة ومنجز اساسي في قطع شوط كبير من الطريق وان المتعلقات التي لازال على العراق القيام بها بالنسبة للقضايا المتعلقة مع دولة الكويت وانجاز ما تبقى بالقراراين 1957 و1958 لاتمثل سوى التزامات على العراق كدولة ذات سيادة ملتزمة بتطبيق ميثاق الامم المتحدة القيام بها وهي ليست التزامات ذات مساس بسيادة واستقلال العراق واستطاع من الخروج من الفصل الفصل السابع بوجب القرار (2107) والذي الغى اكثر من (88) قرار دولي صدر بحق العراق منذ 1990.والتحول الى الفصل السادس لكن لا تزال الكويت متحفظة في السماح لدخول العراقيين اليها وكذلك توسيع حجم التعاون والتبادل التجاري .

هـ- تركيا:قد تكون تركيا مختلفة عن باقي دول الجوار في التدخل في الشأن العراقي بحجة(حماية التركمان، الحفاظ على حقوق السنة في العراق، امتدادات الدولة العثمانية وقضية الموصل) تلك ركائز تحكم المدركات التركية حيال العراق ومن لا تتعاطى مع العراق على انه دولة كاملة الاهلية.

مرت العلاقات بين البلدين بعد عام 2003 بانعطافات مهمة وازمات ادت لاحقا الى تطور العلاقات بشكل ايجابي اول تلك الازمات يمكن ان تتمثل بالقيام بعمليات عسكرية تركية في شمال العراق ضد الفصائل الكردية المسلحة في تشرين الاول عام 2007، وكان هناك عدم احترام للسادة العراقية وحتى عدم تقدير للوفد الامني العراقي الزائر الى تركيا. حيث أجرى وفد عراقي محادثات مع المسؤولين الأتراك في أنقرة بهدف تهدئة حدة التوتر الناجمة عن وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وبهدف تجنب تدخل عسكري تركي في شمال العراق واستمرت هذه المحادثات المهمة جدا التي عقدت في وزارة الخارجية التركية في أنقرة ساعة ونصف الساعة تقريبا. وشارك في المحادثات وزير الدفاع العراقي عبد القادر محمد جاسم العبيدي ووزير الأمن الوطني شروان الوائلي.

والتقى الوزيران العراقيان وزير الخارجية التركية علي باباجان ووزير الداخلية بشير اتالاي. وهذا وقد تم استبعاد اثنين من ممثلي الرئيس الطالبان والرئيس البرزاني بطلب من رئيس الاركان التركي. ولم تثمر المفاوضات بين البلدين الى نتيجة لان التعزيزات العسكرية استمرت متواصلة إلى الحدود العراقية متمثلة بوحدات كوماندوس تتمركز في منازل سبع قرى مهجورة في منطقة تشكورجه المحاذية للحدود. الى جانب نقل مزيد من الجنود إلى المنطقة المحاذية للحدود مع العراق في الوقت الذي أفادت وكالة الأناضول بأن الطائرات الحربية التركية قصفت مواقع لحزب العمال الكردستاني عبر الحدود.

ولم يتم حل تلك الازمة تقريبا الا بعد زيارة الرئيس بوش الى تركيا انذاك .

وفي نهاية/ 2007 ، وقع الجانبين اتفاقية ثنائية تقضي بتشكيل مجلس اعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين.

اثمر عن توقيع اتفاقية شراكة بين البلدين في عام 2009 بين البلدين وفي المجالات كافة لكن لم تضمين حصة العراق المائية من تلك الاتفاقية .

والانتكاسة الابرز هي استضافة تركيا لنائب رئيس الجهورية السابق طارق الهاشي بعد اصبح مدانا من قبل القضاء العراقي والتصريحات المسترة من قبل رئيس الوزراء التركي حيال الشأن الداخلي العراقي التي كادت ان تطيح بالعلاقات بين البلدين لولا ضغط الشركات التركية العاملة في العراق والخشية على المصالح الاقتصادية لكن ذلك لا يلغي الملفات العالقة بين البلدين التي بحاجة الى متابعة وحلها بالطرق الدبلوماسية دون اهمالها تحت ذريعة الحفاظ على العلاقات الاقتصادية التسي وصل حجم التبادل التجاري الى (20) مليار دولار الى شهر ايلول 2013 وهو اعلى نسبة تبادل تجاري مابين العراق ودولة اخرى.

و– المملكة العربية السعودية: من اكثر الدول توترا في علاقاتها مع العراق وهي الدولة الوحيدة التي لديها سفير غير مقيم في العراق على الرغم من انه لاتوجد ملفات عالقة بحجمم اللفات العالقة مابين العراق وباقي الدول الاخرى.

ان المدركات السعودية حيال العراق هي كالاتي:

1. رغبة المملكة العربية السعودية في السيطرة على السوق النفطية والخوف من تحول العراق الى قوة نفطية عالمية منافسة لها.

2. ابطال مفعول القوة العراقية ليس في شقها العسكري فقط وانما في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

3. احتكار الهيمنة الكاملة على أمن الخليج العربي واعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة بإبقاء العراق بعيداً عن المشاركة في أي ترتيبات أمنية اقليمية او عالمية .

4. ان المملكة العربية السعودية تعتقد بأن حكم الأكثرية الشيعية في العراق والتحالف مع الأكراد ، قد يهندس خطراً جديداً مستقبلياً بأدوات غير عنيفة ، بحيث سيتحول العراق في أقل الأحوال الى منافس اقليمي قوي قد يعطيه التحالف مع ايران قوة اضافية تستقطع الكثير من امكانات السعودية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي .

5. ان المملكة لا تحبذ ديمقراطية صحيحة تجعل من العراق نموذجاً يحتذى به او يؤدي الى تأثيرات سلبية في وضعها المحلي وتكثيف الضغوط الأمريكية . الأوربية على الداخل السعودي من اجل اصلاحات لا ترى العائلة المالكة انها مستعدة او قابلة للقيام بها حاليا .

لذا من الصعوبة بمكان خلق انكسار في الموقف السعودي حيال العراق لانها تنظر اليه كند ومنافس لا يمكن التطبيع معه ، وفي ظل الوثائق الامريكية الخاصة بالتدخل السعودي في الشؤؤن العراقية والامنية سنكون امام معجزة لخلق انفراجة في المواقف بين البلدين

خامساً : اليات التطبيع في السياسية الخارجية العراقية :

ان العراق بحاجة لتثبيت دعائم الاستقرار الداخلي واتباع منهج واضح في التعامل مع الاطراف الدولية المختلفة لذا ابرز المبادئ التي يمكن ان تشكل الحجر الاساس لمخطط السياسة الخارجية العراقية للمرحلة المقبلة هي:

1- ارسال رسالة للعالم ان العراق هو ليس جزء من الفلك الامريكي وان علاقاته محددة بقدر تحقق المصالح العراقية .

2- اتباع ساسة الحياد الايجابي وعدم النحياز لاي طرف على حساب طرف اخر من الممكن ان يكلف العراق الكثير.

3- الانغماس في العلاقات الدولية وتحقيق الحضور الدبلوماسي في المحافل والمؤتمرات الدولية لتعزيز الثقة المتبادلة .

4- الاتزان في تنفيذ سياسة خارجية موحدة على اختلاف الحكومات المنتخبة المتعاقبة قائمة على اساس تحقيق مصالح العراق.

ان السياسة الخارجية العراقية بدت محورية و فاعلة متجاوزة للازمات الماضية ليستعيد العراق لمكانته المفترضة في اجوائه الاقليمية والدولية بعد ان استطاع ان يفرض نفسه كدولة حقيقية بعد الانسحاب الامريكي ، واكتساب شرعية التحرك الخارجي بمعزل عن مظلة اية دولة .

ابرز ملامح التطبيع مع دول الاقليم الجغرافي:

1- احتضان اجتماعات القمة العربية في ظل ثورات الربيع والصحوة العربية:

الى جانب ذلك تأتي مسيرة السياسة الخارجية العراقية بعد الانسحاب ضمن مسار زمني يشهد تحولات اساسية في المنطقة والعالم وهي بمجملها تمثل تحديا اضافيا لاستحقاقات السياسة الخارجية العراقية واهدافها،ومن اهمها موجة الثورات العربية التي تعصف بالمنطقة، فقد حرص العراق عبر دبلوماسية هادئة وفعالة على الوقوف بمسافة واحدة من جميع اطراف التغيير وفي حدود المسار الاخلاقي والقانوني لنهج السياسة الخارجية داعيا الى تحقيق المطالب الشعبية عبر الحوار والاصلاح السياسي والاقتصادي في البلدان الثائرة من ناحية.وحث الحكومات العربية على مراعاة تطبيق مباديء حقوق الانسان في التعاطي مع التحركات الشعبية في تلك البلدان ومثال ذلك موقف العراق من سوريا عبر المبادرة بدعوة حكومتها للحوار مع المعارضة برعاية الجامعة العربية، وكذلك موقف العراق من الازمة في البحرين الداعي الى عدم تعامل الحكومة البحرينية بعنف مع المتظاهرين ، الى

جانب تقديم الدعم والمشورة السياسية في عملية التحول التي تحصل لتجاوز مرحلة الفوضى وعدم الاستقرار.

مما يعني تجاوز الانظمة السابقة المعادية للتجربة العراقية وفتح جسور التواصل مع الانظمة الجديدة واهم خطوة لتتويج لتلك التحولات هو استضافة القمة العربية في بغداد واحتضان القيادات العربية الجديدة .وتحول الوضع العراقي من العزلة الى القمة.

الى جانب الانفراج المهم المتحقق على صعيد العلاقات العراقية الكويتة وتجاوز تركة المرحلة الماضية .

2- استضافة اجتماع 5+1 وترأس القمة العربية اللاتينية :

ومن ثم فان السياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة تحولت من مرحلة رد الفعل التي رافقت اجواء التغيير في 2003 الى مرحلة الفعل تمهيدا لممارسة دور اوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموما وجاء اجتماع 5+1 واستضافته في بغداد وترأس العراق لاجتماع القمة العربية اللاتينية ،ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية سيكون بمقدور السياسة الخارجية ان تشكل عاملا رئيسا في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الاجنبية في اطار اعمار العراق بداية الذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن ان تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالا واساسيا نظرا لما يمتلكه من موارد نفطية ومعنية تؤهله لذلك الدور،وهذا ايضا يمثل جانبا اخر لاانتصار الدبلوماسية العراقية ، مع تأكيد الصعوبات المحيطة اقليميا ودوليا.(11)

بيد ان ذلك لا يلغي ان هناك عناصر ضعف داخلية تفت من عضد العراق في تعامله مع جيرانه وستبقى الفاعلية والمحافظة على المكاسب مرهونة بالاستقرار الداخلي وتجاوز الازمات الداخلية التي توظف من قبل الاقليم لاضعاف العراق وجعله مشغولا منكفئاً عن دوره الرئيس .

الخاتمة:

ان الحتمية الجغرافية تملي على العراق ان يكون منفتحا مع الجميع فالعلاقة بين الاطراف كافة يفترض ان تكون علاقة تكاملية اقتصاديا وامنيا وسياسيا فالعراق يسعى الى تحقيق اهدافه والتي لاتتقاطع بالضرورة مع اهداف ومصالح الدول العربية الاخرى .

ان المكتسبات التي تحققت خلال المدة الماضية لما بعد الانسحاب الامريكي من العراق لا يعني ان العراق لايواجه معوقات اوتحديات تحد ليس فقط من سياسته الخارجية وانما ايضا تؤثر سلبا على بيئته الداخلية ، لذا فان ابرز المعوقات التي تواجه السياسة الخارجية هي:

1- البيئة الداخلية وعدم الاستقرار المؤسساتي والسياسي الداخلي مما يربك الخطاب الخارجي ويؤثر على رجاحته ، وايضا سعي الاطراف الاقليمية للتلاعب بالشأن السياسي الداخلي عبر تغيير موازيين القوى السياسية بعيدا عن ارادة الناخبين .

2- البيئة الخارجية وتزاحم الادوار والاجندات المتعارضة في ظل وضع اقتصادي غير متين وغياب القوة العسكرية اللازمة لتحقيق الردع المطلوب مع دول الجوار فلا وزن سياسي لاي دولة ما لم تمتلك قدرات عسكرية تضاهي دولة المنطقة في ظل سباق التسلح الذي تمر به بيئتنا الاقليمية .

3- تزايد دور الجماعات الارهابية في المنطقة وحاجة الدول كافة الى التعاون والشراكة في كل المجالات لمكافحة الارهاب وعدم انتشاره وتوسعه على حساب امن واستقرار دول المنطقة .

ان النجاح في تجاوز اخفاقات الماضي بستلزم المحافظة على المكتسبات المتحققة واستثمار الدعم العالمي للعراق في حربه ضد الارهاب وبالتأكيد هذا سيشعل المنافسة لتحرك اطراف اقليمية اخرى على حساب العراق كل ذلك سيقوض من أي مكسب مستقبلي جديد .

واستثمار الانظمة الوليدة في مد اواصر التعاون والتنسيق لتكوين شراكات وتوازنات جديدة تحد من طموح بعض الاطراف الاقليمية .

لذا لا اغالي او اتهم بعدم الحياد ان الافاق المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية لا بديل لها سوى استمرار الخط البياني التصاعدي واحتواء كل المؤثرات السلبية في ظل نجاحات خارجية طغت على أي تطور ايجابي داخلي .

وان المستقبل المنظور كفيل لاثبات ان العراق سيكون جزء من مركب الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة لما يتمتع به من امكانيات تؤهله لممارسة واخذ موقعه ضمن المنظومة الاقليمية العربية .

واخيرا يجب استثمار هذا التحول في مسار العلاقات البينية خوفا من ان تصيبها أي انتكاسة يمكن ان تعيق مسيرة تطوير العلاقات وهذا مرهون باستمرار نشاط الدبلوماسي العراق وفي المجالات والصعد كافة .

الهوامش :

(1) مجموعة باحثين :مستقبل السياسة الخارجية العراقية حيال المحيط الدولي والاقليمي،(بغداد :مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، بلا تاريخ) ص ص 17–20 .

(2) راجع المواد (21،9،8،3، 107) : دستور جمهورية العراق ،ط7،بغداد ،2013.

(3) د.سعد التميمي:"السياسة الخارجية العراقية الواقع والطموح" ، مركز اضواء للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،www.adhwaa.com . ص3.

(4) انظر: دراستنا :" اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية– العربية" قدمت الى المؤتمر العلمي الثاني الذي عقدته كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية بعنوان ((العراق والعرب)) في تشرين الثاني 2008. ص5.

(5) نقلاً عن الملحق التجاري الايراني في العراق محمد رضا زادة خلال مؤتمر صحفي في بغداد . موقع وزارة التجارة العراقية 2015/5/22 . www.mot.gov.

(6) كان العراق قد وقع اتفاقية في 27/9/ 2013 بين وزير الدفاع العراقي سعدون الدليمي ووزير الدفاع واسناد القوات المسلحة الايرانية حسين دهقان.

راجع موقع وزارة الدفاع العراقية www.mod.mil.ia.

(7)د.مازن الرمضاني :"العلاقات العراقية الايرانية ... حاضر الماضي ومستقبل الحاضر" ، (قطر : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ملفات،17/يناير/2011) ص ص 7–10 .

(8)د.احمد عبد الله ناهي :"العلاقات العراقية السورية تداعيات الماضي وافاق المستقبل (20/اب/2007) www.voltairenet.org.

(9) دعاء نوري فليح : العلاقات العراقية السورية 1990–2011،رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .2012 .ص80 .

(10) رفعت محمد سعيد:"من العزلة الى القمة .... قمة بغداد " مجلة صدى الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية بغداد، العددالسابع،2012.ص

(11) انظر:((وصف المسار التطبيقي للسياسة الخارجية العراقية))موقع وزارة الخارجية العراقية www.mofa.gov.iq .